مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الإصلاح السياسي في الوطن العربي في ضوء مشروع الشرق الأوسط الكبير
اسم الكاتب: م.د. ستار جبار علاي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6821
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 02:32 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الاصلاح السياسي في الوطن العربي في ضوء مشروع الشرق الاوسط الكبير

المدرس الدكتور
ستار جبار علاي(*)

المقدمة:

دخل مفهوم الاصلاح، وخاصة في بعده السياسي، دائرة السجالات الفكرية، واصبح المفردة الاكثر شيوعا في الخطابات الرسمية وغير الرسمية. وظهرت موجات من التعاريف،ونزعة بيانية في توظيفات الاصلاح، الذي بات وكأنه في ذاته يحمل حلولا" لكل مشاكلنا وهمومنا المعقدة التي انتجتها سياسات الفساد السياسي والاقتصادي وغيره في بلادنا طيلة العقود الماضية.

لم يسبق ان كانت النظم السياسية العربية أمام مطلب الاصلاح عليها مثلما هي عليه اليوم. وليس معنى ذلك ان هذا المطلب بجديد على وجه المشهد السياسي العربي، او ان فكرة الاصلاح السياسي لم تكن مدرجة-قبل هذا التاريخ- في جدول اعمال الحركات الشعبية العربية، بل يعني-في المقام الاول-ان النخب الحاكمة في الوطن العربيلم تكن نفسها معنية بالتعاطي مع هذا المطلب الا بعد ان اقترن بالضغط الاجنبي وقدم نفسه في صورة إملاءات مقرونة بغير قليل من التهديد. ظلت تلك النخب تتجاهل الى حد كبير مطلب داخلها الاجتماعي بوجوب تحقيق اصلاحات في النظام السياسي، ولم تتورع-في احيان عديدة-عن مواجهة تلك المطالب بالشدة والقسوة، ومالت في حالات اخرى الى استيعاب بعض تلك المطالب والتحايل عليها وترويرها،فيما ظلت-في حالات نادر- قادرة على احتوائها من خلال تحقيق بعضها شكليا وصولا" الى اجهاضها.وهذا ايضا من مفارقات السياسة الرسمية العربية.

ويمثل الاصلاح السياسي احد جوانب البعد السياسي للتحولات العالمية المعاصرة. وهو ما يستند الى حد بعيد على مايعرف بمفهوم (التمدد) الذي يعكس رغبة الدول الغربية في ضم العديد من دول العالم الثالث الى الاسرة الديمقراطية من خلال حثها على تبني المنظومة الليبرالية. وبالنظر الى طبيعة الاصلاحات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية نلاحظ مشاركة دول المنطقة لنفس هموم وشجون

(*) مدرس في مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد

دول العالم الثالث في هذا الصدد حيث يتزايد تخوفها من تداعيات المستجدات العالمية المعاصرة، وما يرتبط به من المساس بكل من سيادتها الوطنية وهويتها الثقافية في ظل محاولة فرض نظام كوني.

في ضوء ماتقدم جاءت الدراسة في ثلاثة مباحث، تناول الاول منها تحديد مفهوم الاصلاح واهميته، في حين تناول المبحث الثاني الضغوط الخارجية ومشاريع الاصلاح السياسي، بينما كرس المبحث الثالث ليتناول المطالب الداخلية بالاصلاح وآفاقه، فضلاً عن الخاتمة والاستنتاجات.

المبحث الاول: مفهوم الاصلاح واهميته.

عند تناول مفردة الاصلاح اصطلاحا" نجد انها تتضمن ركنين اساسيين يقوم عليهما الاصلاح احدهما وجود إرادة انسانية سواء أكانت مقهورة او مختارة للقيام بعمل ما، وهذا مايميزعملية الاصلاح عن الصلاح، فالصلاح قد يكون بفعل عوامل طبيعية او بيولوجية، ويسير في داخل الموضوع، وثانيهما وجود حالة فساد تنتاب الحقل الذي يراد اصلاحه، ولذا فإن الاصلاح يشمل جميع موارد الفساد او الموضوعات التي تعاني من خلل او قصور في وظائفها اوادوارها.

وفي المعاجم العربية القديمة ياتي تعريف (الاصلاح) بانه (ضد الافساد)، واذا بحثنا فيها عن معنى (الافساد) ردتنا الى (الاصلاح) بقولها (الافساد ضد الاصلاح) والغريب ان المفسرين يكتفون بشرح مادة (صلح) ومشتقاتها، الواردة في القران الكريم بكثرة، بهذا النوع من التعريف بالسلب (صلاح ضد فساد). واذا خرجوا عن هذا جاؤوا بالمعنى الذي يقتضيه السياق وفي هذا الاطار يرتبط معنى (الاصلاح) في القران بازالة ما شاب العلاقات بين الناس من شوائب مثل قوله تعالى (فاتقوا الله واصلحوا ذات بينكم)[1]. وقوله: (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما)[2].

وفي المعاجم اللغوية الاوربية،نجد ان الكلمة التي تقابل لفظ (اصلاح) هي كلمةreform وreform، ولاحقةRE تفيد معنى (الاعادة) ولفظ form معناها الشكل او الصيغة وهكذا فمعنى reform التي تقابل (الاصلاح) في لغتنا العربية هو (اعادة تشكيل) او (اعطاء صورة اخرى للشيء)[3].

---

[1] القرآن الكريم(سورة الانفال)الاية١.
[2] القرآن الكريم (سورة الحجرات)الاية٩.
[3] محمد عابد الجابري.في نقد الحاجة الى الاصلاح.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.٢٠٠٥.ص١٧-١٩.

من جانب اخر نجد ان الاصلاح مرادف للتغيير او الانتقال او التغير من حـال الى حـال احسن،او التحول عن شيء والانصراف عنه الى سواه. وهكذا يندرج مفهوم الاصلاح السياسي ضمن عدة مفاهيم تتمحور حول عملية التحول السياسي ومنها التغير او التحول والتغيير او التحويل.

فالتغير او التحول قانون عام ورئيس من قوانين الطبيعة والمجتمع المتحرك غير القابل للوقف او التعطيل. والتغير او التحول يتجه عموما على المدى الطويل نحو الافضل ولكنه لايسير دوما في خـط مستقيم فكثيرا ما تعترض سبيله منعرجات ويتعرض لانتكاسات بسبب عوامل داخلية وخارجية. وما يميز التغير او التحول في المجتمعات المعاصرة هو انه يسير بوتائرمتسارعة بسبب النمو المضطرد للتقـدم العلمي.

اما التغيير او التحويل فهو محاولة التدخل الواعي في سير عملية التغير ،اي توفر ارادة الاصرار والقدرة على ضبطه والتحكم في مساره تجنبا" للمخاطروواملا في تحقيق الوعود والاهداف المامولة[4].

واذا تركنا الجوانب اللغوية جانبا، وتناولنا الاصلاح في بعده السياسي نجد ان المجتمع العربي باوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية اصبح بحاجة الى تغيير شامل.

والتغيير نعني به هنا تحديدا" مشروعا للاصلاح المخطط،وليس ثورة عاصفة تهـدم الابنيـة القائمة وتقيم ابنية اخرى محلها. ومن المعروف في تاريخ القرن العشرين انه شـهد ثـورات غـيرت مجتمعاتها بشكل جذري وصاغت رؤاها السياسية، وخطت سياساتها الاقتصادية بشكل ثورة ادى الى انقلابات في وضع ومكانة الطبقات الاجتماعية، مما ادت الى صعود طبقات وهبوط طبقات اخرى في خضم عملية حراك اجتماعي عنيف[5].

والواقع ان هذه العودة المتجددة لفكرة الاصلاح السياسي الى مسرح الاحداث سياق عام-داخلي واقليمي-يفسرها ويلقي الضوء على الاسباب التي تدفع القرار الرسمي العـربي الى اخـذها في الحسبان. والسياق هذا كناية عن جملة من التحولات السياسية الدولية والاقليمية التي دشنتها احداث ١١ايلول٢٠٠١ واطلقت مفاعيلها في العلاقات الدولية الى الحدود التي سقطت فيها عقائد عاشـت عليها السياسة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من قبل مرجعية القانون الدولي، وحرمة سيادات

[4] جفال عمار.المفهوم الاشتراكي للاصلاح السياسي.ص٢. المصدر:
www.arabrenewal.com/printpage.php?p2p=10266

[5] السيد يسين.الاصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي.دار ميريت.القاهرة.٢٠٠٥.ص١٠٩-١١٢.

الدول، وفض المنازعات بالطرق السلمية، وما شابه وهو سقوط اتت تعبر عنه بجلاء الحرب الامريكية-البريطانية على العراق واحتلاله[6].

ان مثل هذا الواقع اليوم يجب الا يتجاهل حقيقة ان ثقافتنا السياسية العربية المعاصرة عرفت منذ قرابة القرنين من الزمن فكرة الاصلاح، بل ان هذه الفكرة استوطنت تلك الثقافة على مدار قرن كامل او يزيد، ومجتمعاتنا العربية المعاصرة انجبت حركات سياسية ومنظمات اهلية انصرفت الى العمل من اجل تحقيق الاصلاح الديمقراطي والاجتماعي للمجتمع والدولة، وشعوبنا ناضلت طويلا"من اجل الدفاع عن حقوقها السياسية وقدمت تضحيات جسيمة لقاء ذلك الدفاع او بهدف تثبيت مكتسبات نضالاتها. ومن يتجاهل كل هذا التراث الفكري والسياسي والاجتماعي العربي الذي دار حول فكرة الاصلاح، يجهل المجتمع والتاريخ العربي المعاصرين، او يحاول ان يؤسس لقراءة عدمية تسقط كل هذه المقدمات والتراكمات حتى يبرر لنفسه شرعية التنزل منزلة الوصي على صنع مصائرنا وتحقيق الاصلاح في ديارنا نيابة عنا[7].

وتبدو عملية الاصلاح طويلة ومريرة في عالمنا العربي، فرواد النهضة الاوائل امثال جمال الدين الافغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي وغيرهم كان يطلق عليهم (المصلحون) وقد توالت بعدهم اجيال عديدة من المفكرين والكتاب ورجال الدين رفعوا هذه الراية دون ان يحققوا الكثير من اصلاح احوال الامة ويعود بعض اسباب فشل هذه الدعاوى الاصلاحية الى مثاليتها الزائدة وبعدها عن الواقع احيانا". ولكن الاسباب الاكثر اهمية لهذا الفشل هي ان التحديات التي واجهها عالمنا العربي كانت اكثر من قدرة اي حلول فردية على مواجهتها. ولعل الحاجز الاول ضد بلورة عملية الاصلاح هذه ذلك التفشي المزري للامية وتخلف التعليم بين افراد الشعب العربي، الامر الذي اوجد نوعا" من القطيعة بين هذا الشعب والنخب التي خرجت منه والتي حملت مشاعل التقدم والاصلاح[8].

في ضوء هذا الواقع يبدو الاصلاح مفهوماً عاماً يشمل موارد او مصادر متعددة قد تكون مترابطة ترابطا" عمليا" او منطقيا" ولذا يتطلب الترابط في الاصلاح ايضا" لكي يؤتي ثماره، او قد لاتكون مترابطة ان للاصلاح معاني واوجهاً متعددة وهذا يتطلب اعتماد مبدا التدرج وفق الاهمية ولذا لامجال لحصر الاصلاح في الجانب السياسي كما تريده الولايات المتحدة الامريكية للدول الشرق

---

[6] عبد الاله بلقزيز.الاصلاح السياسي في الوطن العربي .مجلة المستقبل العربي .العدد٣٠٤.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.حزيران٢٠٠٤.ص٨٥.

[7] المصدر نفسه.ص٩٢.

[8] سليمان ابراهيم العسكري.دعوة الاصلاح العربي....هل يمكن ان تواجه التحديات؟مجلة العربي .العدد٥٤٧.الكويت.حزيران٢٠٠٤.ص٩-١٠.

الاوسط او في الجانب الاقتصادي وانما ونتيجة للتداخل في مجالات حركة الانسان على الطبيعة فان الاصلاح يشمل كل المجالات التي تطال حركة الانسان[9].

الا ان الواقع العربي اثبت تاريخيا" ان الاصلاح التدريجي الذي عادة ما يتم على فترات طويلة ليس فعالا" في منع التهاب الصراعات الاجتماعية العنيفة والتي يمكن ان تتحول الى هبات جماهيرية سواء في الريف او الحضر.

لقد ابرز هذا التطور الحديث عن مفهوم جديد يمكن ان يسمى الاصلاح الثوري والذي يتميز بما ياتي[10]:

١. اصلاح شامل سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي.
٢. انه ليس اصلاحا" رسميا" فوقيا" تنفرد بوضع خطوطه الرئيسة النخب السياسية العربية الحاكمة، بل هو اصلاح لايمكن انجازه الا من خلال الشراكة بين السلطة والمثقفين ومؤسسات المجتمع المدني.
٣. انه ياخذ في حسبانه مشكلة طبيعة ودرجة النضج السياسي والاجتماعي والخصوصيات الثقافية في الوطن العربي.
٤. توافر الاتفاق المجتمعي على مفهومه واتجاهاته واساليب تنفيذه وضرورة ان يتم وفق مراحل زمنية متفق عليها سلفا"، وفي ضوء اليات للتنفيذ، ووفق قواعد موضوعية.

وعند الحديث عن الاصلاح السياسي في الوطن العربي يجب ان نوضح ان ايقاع الاصلاح وسرعة التغيير لابد لها ان تختلف من فئة لاخرى، ان اردنا ان نحترم قوانين التغيير الاجتماعي من ناحية وتوقعنا لمحاولات فئات اجتماعية متعددة مقاومة التغيير حفاظا" على مصالحها السياسية والطبيعية من ناحية اخرى وهذه الامور يجب ان توضع في الحسبان في حالة صياغة اي استراتيجية للاصلاح، وبيان ان الوسائل الديمقراطية هي التي ينبغي من خلالها التصدي لمحاولات مقاومة التغيير[11].

ان عملية البحث عن تعريف محدد للاصلاح يجب الا تلغي اهمية البحث في مضامينه والذي يجب ان يتضمن بعض الجوانب المهمة وهي:

---

[9] خليل مخيف لفتة.اثار التغيير في العراق على الافكار الاصلاحية في منطقة الخليج.مجلة دراسات دولية.العدد ٣٠.مركز الدراسات الدولية.جامعة بغداد.٢٠٠٦.ص٥٥.
[10] السيد يسين .مصدر سبق ذكره.ص١١٧-١١٨.
[11] المصدر نفسه، ص١١٨.

١. ان يصبح الوطن العربي مكانا آمنا" للعيش، ولايتحول الى ارض طاردة،تدفع مواطنيها في موجات الهجرة المروعة للخارج.
٢. الغاء فكرة الاستثنائية قانونا" واحكاما" ومحاكما"، وكل مايمس حرية الانسان العربي خارج القوانين والدساتير.
٣. افساح المجال لمنظمات المجتمع المدني حتى تبرز،لان محاصرة هذه المنظمات تدفع الافراد دفعا" الى اقبية العمل السري والعمل على تقويض النظام القائم.
٤. التاكيد على مبدأ نزاهة الانتخابات وعدم تدخل الحكومة فيها، وترسيخ التداول السلمي للسلطة.
٥. التاكيد على الشفافية والنزاهة، ومكافحة كل اشكال الفساد وسوء استخدام المال العام وخصوصا في اوساط البيروقراطية الحكومية، وان يحاسب المسؤول عن اهدار المال العام.

ان كل ماتقدم لاينفي اهمية الاستفادة من الغرب في مضمار معركتنا من اجل الاصلاح الديمقراطي فعلى العقل العربي ان يستفيد من الفكر الديمقراطي الانساني الحديث، والاستفادة من تجارب شعوب الغرب وحركاته الدمقراطية.

المبحث الثاني: الضغوط الخارجية ومشاريع الاصلاح السياسي.

عادت رياح المشاريع الشرق اوسطية للهبوب بنشاط باتجاه الوطن العربي بعد احتلال العراق،وفي ظل المناخات المحمومة للحرب الدولية ضد الارهاب،وعلى خلفية التعثر في ايجاد حل للقضية الفلسطينية.

وقد بدأت هذه المشاريع تكتسي طابعا" دوليا" لاسيما مع توصل قادة الدول الثمانية الصناعية الكبرى، في اجتماعهم في حزيران٢٠٠٤ في جزيرة ايسلاند بولاية جورجيا الامريكية الى نوع من تفاهم دولي لاعادة هيكلة الشرق الاوسط بدعوى اصلاح اوضاعه السياسية والاقتصادية والتعليمية، بما يتلاءم مع المصالح والاولويات والمعايير الغربية ولاسيما الامريكية[12].

ان انفراد الولايات المتحدة بالمركز المسيطر ضمن هيكل النظام الدولي الحالي، يخولها عمليا مهمة الاشراف على عملية صنع القرارات واتخاذها على المستوى الدولي، بما فيها تلك القرارات

[12] ماجد كيالي. مشاريع الاصلاح في المنطقة:تنافسات خارجية، وتجاذبات اقليمية. مجلة شؤون عربية. العدد١١٩. الامانة العامة لجامعة الدول العربية. القاهرة.خريف٢٠٠٤.ص٥٢.

المتعلقة بالمنازعات والصراعات الدولية وبتسويتها، سواء عن طريق الحلول السلمية او عن طريق اعمال القمع بمختلف درجاتها واشكالها تطبيقا لميثاق الامم المتحدة وخاصة في فصله السابع.

ويظهر ان الولايات المتحدة بمعونة حلفائها وشركائها وتوابعها تقوم بتثبيت النظام الدولي عند حالة معينة،وتسعى في سبيل ذلك من اجل مواجهة محاولات الاخلال بالنظام الذي تهيمن عليه ،وهذا يعني ان جهد الولايات المتحدة باستخدام الامم المتحدة موجه الى قمع ومصادرة احتمالات ومحاولات التمرد على هيمنتها، وتصبح القوة التي يستند اليها النظام قوة من اجل حفظ النظام غير المتكافىء وغير العادل وغير المنصف اي من اجل تثبيت واقع عدم المساواة.

وتفرض قوة الامر الواقع والوضع القائم خلق بنى وهياكل اجتماعية وسياسية في داخل البلدان التابعة والضعيفة قوامها تاكيد وضع القوى الاجتماعية ذات المصلحة في الوضع القائم وقمع القوى التي تبنعى الى التغيير او التمرد او الثورة[13].

وكانت الادارة الامريكية قد طرحت العديد من المشاريع الهادفة الى تكريس هيمنتها وتعزيز نفوذها في المنطقة، وبذرائع مختلفة، واحد منها لحل الصراع العربي–الاسرائيلي، خصوصا في بعده الفلسطيني في ٢٤حزيران٢٠٠٢ وهو ما بلورته في توافقها مع روسيا والاتحاد الاوربي ومنظمة الامم المتحدة على ماسمته بـ(خارطة الطريق) عام ٢٠٠٢، ومبادرة اقامة منطقة تجارة حرة امريكية–شرق اوسطية في ٩ايار٢٠٠٣ لدعم مكانة القطاع الخاص وفتح الحدود امام التجارة الحرة، ومبادرة نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الاوسط في ٦تشرين الثاني٢٠٠٣، والتي تتطلب ادخال تغييرات جوهرية في طبيعة الانظمة وتعزيز المشاركة الشعبية والديمقراطية وتنمية مؤسسات المجتمع المدني، واخيرا" مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي اجملت فيه ادارة بوش مشاريعها الشرق اوسطية في شباط ٢٠٠٤، ويتضمن ايجاد شراكة دولية لفرض اصلاحات، وبالاصح تغييرات،في البنى والمفاهيم السياسية والاقتصادية والثقافية في هذه المنطقة، بما يتلاءم مع مصالح الدول الغربية ومنظوراتها السياسية والاقتصادية والثقافية[14].

لقد تميز الوضع في الشرق الاوسط بتفاقم التوتر فيه وتصاعد الاضطرابات وانتشار مظاهر العنف، منذ ان وضعت الحرب الباردة اوزارها بانهيار الاتحاد السوفييتي. في هذه الاجواء خرجت الولايات المتحدة بما اسمته مشروعا للاصلاح في الشرق الاوسط الكبير،ويبدو ان توقيت طرح هذا

---

[13] محمد عبد الشفيع عيسى.كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة:من البعد القانوني الى البعد السياسي .مجلة المستقبل العربي .العدد٢٢٣ .مركز دراسات الوحدة العربية .بيروت.ايلول١٩٩٧.ص٣٣-٣٧.

[14] ماجد كيالي .مصدر سبق ذكره.ص٥٤.

المشروع لم يكن من باب الصدفة، بل جاء كتتويج لسلسلة من الخطوات الامريكية النوعية التي سبقته في المنطقة، بدأت مع انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية، لعل من ابرزها: حرب الخليج الثانية عام١٩٩١، واعلان بوش الاب، بمجرد انتهاء تلك الحرب، عن مولد النظام الدولي الجديد ذي القطب الواحد ،ثم الغزو الامريكي لافغانستان والعراق، بعد احداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، هذه التفجيرات التي شكلت بدورها منطلقا"لتصعيد نوعي جديد في السياسة الخارجية الامريكية، تجسد في اعلان واشنطن لعدد من المبادىء ياتي في مقدمتها :(من ليس معنا فهو ضدنا) و(الحق الامريكي في الحرب الاستباقية او الوقائية) و(الحق الامريكي في عدم السماح بتحدي قوتها العسكرية او التفوق عليها)[15].

ولتحقيق اهدافها استخدمت الولايات المتحدة مجلس الامن الدولي ،الذي اصبح اداة مهمة على المستوى الدولي للتعديل والردع باسم الشرعية الدولية، ويملك حق التدخل باسمها (حق التدخل) في شؤون الدول عند اندلاع حرب او ازمة بين اطراف المجتمع الدولي. وخوّل مجلس الامن نفسه حق التدخل في الشؤون الوطنية لاحدى الدول الاعضاء، لقمع فتنة او لردع ثورة ضد النظام القائم. وفي اماكن اخرى ياخذ مجلس الامن المبادرة باسم حقوق الانسان افرادا وجماعات ويرسل القوات العسكرية وينفق عليها من اموال المجموعة الامية، وبالرغم من ذلك لايزال حق التدخل في الشؤون الخاصة للدول الاعضاء من جانب المؤسسات الدولية محل تنازع وجدال بين فقهاء القانون الدولي، ذلك ان الشرعية الدولية التي يستند اليها هذا التدخل ،زيادة على كونها تتضارب مع شرعية السيادة الوطنية، تنذر بان تصبح اداة لمحاسبة بعض الدول التي قدتشكل تهديدا للمصالح الغربية عموما والامريكية تحديدا[16].

وبالتاكيد فان اخطار الخارج المطلوب مواجهتها لاتقتصر على مسائل الغزو والاحتلال، انما تشمل ضغوط الخارج الاقتصادية والسياسية التي تهدد الارادة الوطنية لبلادنا، وكذلك ماتغلغلت به المصالح الاجنبية في النسيج السياسي الاجتماعي المحلي، بما يعوق تبلور المصلحة الوطنية في ارادة سياسية واضحة وبما يحد من فاعلية العمل الوطني[17].

---

[15] نعيم الاشهب ومازن الحسيني.مشروع الشرق الاوسط الكبير،اعلى مراحل التبعية.دارالشروق للنشر والتوزيع.عمان.٢٠٠٥.ص٥-٦.

[16] مصطفى الفيلالي.نظرة تحليلية في حقوق الانسان من خلال المواثيق واعلان المنظمات .مجلة المستقبل العربي .العدد٢٢٣.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.ايلول١٩٩٧.ص٨٩.

[17] طارق البشري.حول الاوضاع الستورية والسياسية في الوطن العربي .مجلة المستقبل العربي .العدد٣١١.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.كانون الثاني٢٠٠٥.ص٩٠.

وبالرغم من كل ماتقدم ،يقدم المسؤولون في الادارة الامريكية حصيلة ايجابية لانتشار الديمقراطية في الشرق الاوسط، ويعتبرون ان سياستهم هي التي ادت الى القضاء على الحكم الاستبدادي في كل من افغانستان والعراق. وهي التي دفعت الى انتخابات في البلدين. كما انها هي التي لعبت دور المحرض في عمليات انتخابية اخرى في المنطقة، من فلسطين الى السعودية ولبنان بعد تونس ومصر.

وترى الادارة الامريكية في نظرتها الى المنطقة ذلك الحراك الذي يحمل معه، في اكثر من بلد من الشرق الاوسط،انحسارا للتفرد واتساعا لمجالات الاصلاح وهوامش الحرية لمكونات المجتمع، مثل الاجراءات الحقوقية المغلقة في المغرب واكتساب الحقوق السياسية في الكويت[18].

لقد ارتكز مشروع الشرق الاوسط الكبير على تقريري التنمية البشرية للعامين٢٠٠٢-٢٠٠٣ اللذين حددا النواقص الثلاثة وهي: الحرية والمعرفة وتمكين النساء، وهي حالات يعاني منها الوطن العربي، وعد هذه النواقص مسؤولة عن التطرف.

يتكون المشروع من مقدمة وثلاثة عناوين، فضلاً عن عدد من الاحصائيات المهمة التي تصف الوضع الحالي في الوطن العربي. وقد ركز المشروع على ثلاثة عناوين هي[19]:

١. تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.
٢. بناء المجتمع المعرفي .
٣. توسيع الفرص الاقتصادية.

ولاهمية النقاط اعلاه ومضمونها بالنسبة للاصلاح السياسي في الوطن العربي سوف نتناول كل منها بشيء من التفصيل.

---

[18] عبدالله اسكندر.معضلة الاصلاح.جريدة الحياة.العدد١٥٣٩٣.بتاريخ٢٤/٥/٢٠٠٥.

[19] قدم المشروع الاولويات الثلاثة اعلاه،لمعالجة الثغرات الثلاثة التي حددها الكتاب العرب في اطار التقريرين وهي الحرية والمعرفة وتمكين النساء،واعتبرت هذه النواقص عوامل تسهم في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل اعضاء مجموعة الثماني.واهم مؤشرات النواقص هي :-
ا-تبلغ نسبة الامية٤٠%لدى العرب البالغين ،ثلثهم من النساء.
ب-يدخل٥٠مليون شاب عالم العمل بحلول٢٠١٠ ويتضاعف هذا العدد بحلول عام٢٠٢٠.
ج- يصبح معدل البطالة ٢٥مليون بحلول عام ٢٠١٠.
د- تبلغ نسبة النساء في البرلمانات العربية ٣،٥%.
ه- يبلغ مجموع الناتج المحلي لدول الجامعة العربية كلها اقل منم نظيره في اسبانيا.
و- ينتشر الفساد في المجتمعات العربية .
ز- يعاني الشرق الاوسط الكبير من نقص فادح في الممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الانسان.
ح- يتوق معظم الشباب العربي الى الديمقراطية ويرفض الاستبداد.وللمزيد من التفاصيل انظر:- عبد القادر رزيق المخادمي .مشروع الشرق الاوسط الكبير،الحقائق والاهداف والتداعيات .الدار العربية للعلوم.بيروت.٢٠٠٥.ص٦٠-٦٥.

١- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.

يشير مشروع الشرق الاوسط الكبير،وتحت باب (تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح) وفي عنوان فرعي الى (مبادرة الانتخابات الحرة)، واستعداد البلدان الغربية، لاسيما الولايات المتحدة الامريكية، لتقديم مساعدات تقنية وتدريبية في هذا المجال، ثم يؤكد ان (الديمقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية) وانه (يمكن لمجموعة الثمانية الكبار ان تشجع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الانسان والمرأة، ووسائل الاعلام، على ان تعمل بحرية من دون مضايقات او تقييدات)، وان (تزيد المقدرة التقنية للمنظمات غير الحكومية في المنطقة بزيادة التمويل للمنظمات المحلية وتقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية بشأن كيفية وضع برنامج للتاثير على الحكومة وتطوير استراتيجيات خاصة بوسائل الاعلام والناس العاديين لكسب التاييد....).

وكما هو واضح، من النصوص، فانها تسعى لخدمة هدفين اساسيين: الاول: المبادرة الفردية، اي النشاط الراسمالي، وما يعنيه هذا التركيز عليها من معاداة لقطاع الدولة الوطني في الاقتصاد، اذ ان مدخل الرأسمال العولمي للهيمنة في المنطقة هو (عبر المبادرة الفردية)، والثاني: الاعتماد المتزايد على المنظمات غير الحكومية التي تعتمد على التمويل الاجنبي ،ويؤكد المشروع على اهمية المزيد من دعمها وتمويلها، والتي يزداد الاهتمام بتقويتها وتحويلها الى العنصر المقرر في المجتمع المدني في بلدان الشرق الاوسط، لتشكل سلطة قادرة على موازنة سلطة الدولة، ولممارسة الضغط والتاثير عليها،في حال تعارضت مواقفها—اي الدولة-مع احتياجات ومتطلبات الرأسمال العولمي[٢٠].

ان مايثير الاهتمام بشكل واضح هنا،هو ان المشروع يساوي بين الديمقراطية والحكم الصالح ويماهي بينهما مع العلم ان الديمقراطية قد لاتتطابق دائما مع الحكم الصالح هذا ان لم تتناقض معه.

فالحكم الصالح قد يكون سلطانا قويا" دكتاتوريا" وقمعيا" لكنه عادل وصالح في حين ان الديمقراطية قد تقود الى اختيار حاكم قد لايكون صالحا" او عادلا"،كما ان ربط الديمقراطية والحكم الصالح بالمبادرة الفردية كما جاء في المقترحات هي مسألة تحتاج الى اعادة نظر.

فاذا كانت الديمقراطية هي حكم الشعب لنفسه وتقرير ما تراه الغالبية وتعني بالضرورة اخذ مصالح مجموع فئات الشعب والمجتمع والدولة، فان ازدهار المبادرة الفردية وتشجيع المصالح الفردية

[20] نعيم الاشهب ومازن الحسيني.مصدر سبق ذكره.ص١٩-٢٠.

تتناقض تناقضا" جذريا" مع مصالح وتطلعات المجموع العام للشعب والمجتمع والدولة.لان ازدهار مصالح افراد معينين وان كانت تنعكس ايجابيا على المجتمع ككل كما دعا الى ذلك منظرو الرأسمالية الاوائل ادم سمث وغيره، فانها على الاغلب تنعكس سلبا" على بقية افراد المجتمع والوطن والعالم،كما هو حاصل اليوم.

وبخصوص نشر الديمقراطية فالولايات المتحدة والغرب عموما يعرف انه اذا حصلت الشعوب العربية والاسلامية على الديمقراطية الصحيحة فان الخاسر الاكبر ستكون امريكا ذاتها واسرائيل لانه لن يصل الى الحكم في البلدان العربية والاسلامية الا زعماء وطنيون سيقاطعون البضائع الامريكية والاسرائيلية وسيقطعون اي شكل من العلاقات مع اسرائيل.

وهذا يعني انها ليست جادة فعلا في نشر الديمقراطية بقدر ماهي راغبة في تدعيم انظمة دكتاتورية موالية لها اكثر مما هو حاصل اليوم تحت غطاء الديمقراطية والاصلاح[٢١].

٢- بناء المجتمع المعرفي.

وتضمنت عدة عناوين فرعية(مبادرة التعليم الاساسي) والاشارة الى مشكلة الامية المتفاقمة في المنطقة، والاشارة الى (برنامج عقد مكافحة الامية) الذي اطلقته الامم المتحدة عام ٢٠٠٣، وتتطلع (مبادرة مجموعة الثمانية الكبار) لمكافحة الامية بان تتكامل مع برنامج الامم المتحدة، وهي قضية أمل وامنية حتى الان،وخصوصا في ضوء الاليات التي يتبناها المشروع الامريكي لهذا الغرض.

من الواضح ان هذه الاشارات تنسجم مع القسمين الاخرين في المشروع ويتوافق معهما من حيث خدمة الهدف الاساسي من مشروع الشرق الاوسط الكبير الامريكي، وهو وضع المنطقة تحت تصرف القطاع الخاص، ممثلا في الاساس بالرأسمال العولمي، والسعي لاستبعاد دور قطاع الدولة الوطني وتصفيته، سواء في الاقتصاد او الثقافة والتربية والاعلام، حتى ان هذا المشروع يصر ان يتولى القطاع الخاص توفير معدات (مبادرة التعليم عبر الانترنيت) بينما يرى في (مبادرة تدريس إدارة الاعمال)ان النموذج المفضل هي المعاهد التي تدرس ذلك ويكون المدير امريكي!وان ترتبط بعلاقة (شراكة) مع جامعات امريكية[٢٢].

---

[21] فتحي رشيد.الديمقراطية والاصلاحات المطلوبة لبناء الشرق الاوسط الكبير .مجلة الفكر السياسي .العدد ٢٠.اتحاد الكتاب العرب .دمشق .خريف٢٠٠٤.ص٩.

[22] تضمن هذا المحور كل ماله علاقة بالجانب العلمي والمعرفي ،حيث يقترح المشروع مبادرات عدة في فترات زمنية محددة كالمساعدة التقنية التي يمكن ان توفرها الدول الثمانية للدول العربية التي تجري الانتخابات فيها بين ٢٠٠٤و ٢٠٠٦ ويتجلى ذلك في العناصر الاتية:-

والواقع ان المشروع يتجاهل حقيقة ان التعليم الاساسي هو اجباري في اغلب الدول العربية المصنفة غير ديمقراطية وغير حرة مثل مصر وسوريا والعراق حيث يعاقب القانون الاباء الذين لايعلمون ابنائهم ،وهو امر ليس موجود في امريكا نفسها.

كما ان التركيز على تدريس إدارة الاعمال يعني انها تلغي مانحتاج اليه فعلا اي تدريس العلوم والتكنولوجيا وبناء المفاعلات الذرية السلمية والصناعات الضرورية لبلادنا،وتريد ان تفرض علينا تدريس إدارة الاعمال بما يتيح فقط للمستوردين والمصدرين الامريكيين والاسرائيلين تسويق منتجاتهم لابقائنا متخلفين وتابعين لهم ولاتريد تطويرنا علميا واقتصاديا.ولعل الاخطرفي كل ماتقدم هي الدعوة لتدريب صحافيين وكتاب مستقلين في الولايات المتحدة وربما في اسرائيل باعتبارها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة[٢٣].

٣- توسيع الفرص الاقتصادية.

قد يكون هذا المحور الاكثر جرأة، حيث يدعو الى تحول اقتصادي كبير يشبه ماحصل في دول اوربا الشرقية. اما مفتاح التحول فهو بالطبع في تعزيز القطاع الخاص، الباب السحري للازدهار والديمقراطية كما تؤمن بهما واشنطن. وتوضح الوثيقة امكانية اخراج حوالي ١٢٠٠٠٠٠ صاحب عمل منهم ٧٥٠ الفا" من النساء من الفقر عن طريق قروض صغيرة تبلغ ٤٠٠ دولار للشخص الواحد تقتطع من مبلغ اجمالي لايتجاوز المائة مليون دولار سنويا" على مدى خمس سنوات.

ويقترح المشروع وصفات معهودة مثل: تاسيس مصرف الشرق الاوسط الكبير للتنمية على غرار المصرف الاوربي للتنمية واعادة الاعمار، وانشاء مناطق حرة علما" بانها موجودة بين عدة دول

ا- تمثل المعرفة الطريق الى التنمية والصعود في معارج العلم والمعرفة خاصة في عالم يتميز بعولمة مكثفة.
ب- تشكل الفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة وهجرة الادمغة العربية الى الخارج تحديا لافاق التنمية.
ج- يهاجر حوالي ربع خريجي الجامعات وتستورد التكنولوجيا الى حد كبير .
د- تنظيم مؤتمرات وندوات ولقاءات لبحث اصلاح التعليم وتحديد السلبيات والنواقص في التعليم الاساسي على غرار ملتقى الشرق الاوسط لاصلاح التعليم في أذار-نيسان ٢٠٠٤.
ه-تتناول مبادرة التعليم الاساسي معضلة محو الامية ويقترح المشروع تكوين فرق لمحو الامية وبالتعاون مع منظمة اليونسكو(برنامج التعليم للجميع)لتشمل تدريب ١٠٠الف معلمة بحلول سنة ٢٠٠٨ املا"بخفض نسبة الامية الى النصف بحلول سنة ٢٠١٠ .كما ان هناك حاجة لانشاء المزيد من معاهد تدريب المعلمين والمعلمات وتوسيعها ،لدعم التعليم الاساسي .وللمزيد انظر:- عبد القادر زريق المخادمي.مصدر سبق ذكره.ص٦٤-٦٥.ايضا":- نعيم الاشهب ومازن الحسيني.مصدر سبق ذكره.ص٢٠-٢١.

23 فتحي رشيد .مصدر سبق ذكره.ص٩-١٠.

عربية وممارسة الضغوط من اجل اولوية الانتساب الى منظمة التجارة العالمية وادخال الاصلاحات الضرورية لذلك[٢٤].

وعن قرارات الاقراض او المنح من البنك المقترح، ينص المشروع الامريكي، على انه (يجب ان تتحدد بحسب قدرة البلد المقترح على القيام باصلاحات ملموسة). اما في المجال المالي، فيشترط المشروع الامريكي ان تستهدف خطة الاصلاح الخطوات التالية:

١. تنفيذ خطط الاصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية.
٢. رفع الحواجز عن التعاملات المالية بين الدول.
٣. تقديم وتحسين وتوسيع الوسائل المالية الداعمة لاقتصاد السوق.

والحقيقة ان البنود الثلاثة تدفع باتجاه دمج المنطقة بكنافة في دارة نشاط رأس المال العولمي دون تحفظات مع تامين حريته دون قيود او تدخل من الدولة المعنية[٢٥].

ولابد من القول انه اذا كانت المبادرة حريصة على توسيع الفرص الاقتصادية فيفترض بها ان تطالب بتكوين سوق عربية اسلامية مشتركة وفتح الحدود بين بلدانها وشعوبها وعلمائها وتجارها وصناعها نعرف كما يعرفون انها اذا تحققت سوف تقضي على الكثير من مظاهر البطالة والفقر والتخلف وسوف تساهم اكثر في اندماج شعوب وبلدان هذه الدول في المجتمع الدولي.

فالدعوة لنشر الديمقراطية والاصلاح خاصة في المجال الاقتصادي لاتهدف الى تطوير اقتصاديات بلدان المنطقة ولاالى نشر نموذج اجتماعي اقتصادي مماثل او منافس، بل الى خلق نموذج اشد تبعية للاقتصاد الامريكي مما هو حاصل اليوم لتصدر اليها ازماتها المالية والاقتصادية المفتعلة.

والحقيقة ان الاصلاح المنشود يتكون من قضايا وضعية ذات ابعاد بنيوية ووظيفية وايديولوجية ترتكز على تصورات للواقع المتخلف في الشرق الاوسط الكبير .غير ان درجة التخلف والامكانات الطبيعية والبشرية المتاحة لمكافحته ليست متكافئة في البلدان المعنية بالمشروع.

---

24 عبد القادر زريق المخادمي.مصدر سبق ذكره.ص٦٥-٦٦.
25 نعيم الاشهب ومازن الحسيني.مصدر سبق ذكره.ص٢٢-٢٣.

المبحث الثالث: المطالب الداخلية بالاصلاح وآفاقه.

تثير قضية الاصلاح انطباعا اوليا ان نهضة او صحوة تلوح في الافق، وان العرب قد شرعوا في تاسيس بدايات نحو التحول الديمقراطي ونهايات عهود الاستبداد وحكم التغلب والشمولية وحكم الفرد. وقبل ان يبدأ العرب في البناء والتمهيد والاجماع حول الحاجة الى تجاوز عهود الاستبداد وغياب الديمقراطية،دخل المثقفون في نقاش شكل الاصلاح هل ياتي من الداخل ام الخارج؟ هل نحن بحاجة الى اصلاح ديني ام لا؟ هل هو الاصلاح ام التغيير الجذري والثورة؟هل هو نخبوي ام جماهيري ؟وهكذا ضاع السؤال الجوهري والاول وهو: إصلاح ام استمرارية؟هذه وضعية تعكس الركون والالفة والاعتياد-بوعي او لاوعي-الى الاستبداد باختلاف درجاته وتجلياته الواقعية. باختصار لم يحن وقت القطيعة مع الاستبداد او بمعنى ادق-الاستبدادات-لاننا قد نكون ضقنا ذرعا بالاستبداد السياسي ولكن مازلنا نحتاج الى الاستبداد الديني او الفكري او الثقافي او الاجتماعي، وخاصة ان الدعوة الى الديمقراطية تمثل تجزئة للحرية وتختزلها في التداول السلمي للسلطة، اي تركز على التعددية السياسية او الحزبية[٢٦].

فالمطالبة بالاصلاح حاضرة منذ آمد بعيد، وكانت هناك تضحيات كثيرة مع انه لم يتحقق قدر ملموس من الاصلاح، ذلك لان ثقافة الاستبداد حاضرة، وفي الاونة الاخيرة برزت دعوات الاصلاح بصورة قوية، وتحمل من شارك فيها قدرا من التضحية،وذلك امر ليس مستغربا، فالطريق الى الاصلاح شاق وطويل، والاصلاح المطلوب ليس بجرد اجراءات شكلية او صورية او هامشية.. ولكن اجراءات جذرية لتحقيق ديمقراطية فعلية غير صورية وغير شكلية. وجاء دخول الولايات المتحدة على خط الاصلاح الديمقراطي ليمثل ضربة لجهود الاحزاب والحركات الوطنية الساعية منذ امد بعيد الى تحقيق الاصلاح من دون الحاجة الى ديمقراطية الولايات المتحدة التي لابد وان تكون وفق هواها وتفصيلها. ومع حدوث بعض الاصلاح الجزئي، فانه لم يتم تحقيق الاصلاح الجوهري المطلوب،وربما تستخدم قضية الارهاب والدعوة الى الوحدة الوطنية كسبب لتعليق الاصلاح[٢٧].

ان المطالب المتزايدة بالاصلاح لاتنفي حقيقة مايميز الواقع العربي من تجذر الفساد السياسي والمالي وابتلاع الدولة للمجتمع المدني وغياب المؤسسات الديمقراطية وشخصنة الدولة في رئيسها

---

[26] حيدر ابراهيم علي .تجدد الاستبداد في الدول العربية :الدور المستقبلي للامنوقراطية.مجلة المستقبل العربي .العدد٣١٣.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.اذار٢٠٠٥.ص٥٧.

[27] اسامة عبد الرحمن :حول قضية الارهاب وتعليق الاصلاح.مجلة المستقبل العربي.العدد٣٤٢.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.شباط٢٠٠٦.ص٨٣.

وضعف الطبقة الوسطى والكثير غيرها، بل لعل اهمها الجهل والضعف الذي يميز الفرد العربي على مستوى الممارسة السياسية.

فاضافة الى اهداف الاصلاح، هناك موضوع آلية الاصلاح والقوى الحاضنة له والمناضلة من اجله، واذا استبعدنا الانقلابات العسكرية التي اثبتت فشلها في اغلب الاحوال، واذا كنا قد قطعنا الامل في وجود الحكمة والاخلاص والتقوى عند الغالبية الساحقة من القادة العرب، واذا كانت الطبقة الوسطى وهي حاضنة الاصلاحات الكبرى في التاريخ تزداد ضعفا في الوطن العربي واصحاب رؤوس الاموال هم في عمومهم من اتباع السلطة السياسية. فان الذي يبقى هو القوى السياسية الحزبية كادوات للاصلاح والتغيير. وهنا تكمن مشكلة ضعف وعي الفرد العربي في ممارسته للسياسة—فعندما ينتظم الفرد العربي في حركة سياسية حزبية يمارس عدة اخطاء جسيمة لعل ابرزها الثلاث الاتية[28]:

اولا": هناك اشكالية الجدية .فالعربي المنتظم في حركة سياسية لا يعدها مدخلا" اساسيا لحل مشاكله الحياتية .وبالتالي فانه لايسعى الى تجييش بقية الاعضاء لتبني القضايا التي لها ارتباط بمشاكله تلك. انه ينتظر من قيادة حركته ان تشخص الاوضاع التي يعيشها المجتمع ثم تحدد القضايا التي ستتعامل الحركة معها. ومع الوقت تكبر الفجوة بين اهتمامات العضو واهتمامات الحركة التي ينتمي لها والتي بدورها تؤدي الى سلبية العضو وعيشه على هامش الحركة وانقلاب الحركة الى موضوع هامشي في حياته.

ثانيا": هناك اشكالية انتقال عدوى خضوع الفرد العربي للاستبداد الذي تمارسه الدولة والعائلة عليه.فالمؤسسة السياسية العربية التي من المفترض ان تمارس فيها كل اسس الديمقراطية والشفافية يسمح الفرد العربي لنفسه ان يكون ضحية الاستبداد والاستغلال والعيش في الظلام، وتنقلب الحركة التي ينتمي لها من حركة تحرير واغناء لحياته الى مؤسسة استعباد اخرى حيث يمارس الاستعباد بصورة خفية وملتوية. ان السقوط المذهل للديمقراطية في الاحزاب العربية هو نتيجة تنازل الفرد العربي طوعا عن حريته وكرامته وحقوقه، ولكسله عن الدفاع عما هو من حقه في كل مكان يتواجد فيه.

ثالثا": هناك اشكالية التقوقع حول الذات.فعدم قدرة الفرد العربي على العمل كفريق واحد مع الاخرين هي من حقائق السوسيولوجيا العربية. ومن هنا يكتفي عضو الحزب بالانضمام للعضوية دون ان يسعى بقوة وباستمرار وباصرار لضم الاخرين.

---

[28] علي محمد فخرو.الاصلاح وعلل الفرد العربي.جريدة القدس العربي.لندن.العدد٥٢٧٨.بتاريخ٢٠٠٦/٥/١٨.

ان ماتقدم يكشف جانبا مهما من ازمة الاحزاب السياسية وهو مايفسر ضعفها واستمرار تشرذمها وفقدانها للدعم الجماهيري، واستمرار دورانها في دائرة السلطة وغياب دورها كمدارس للتغيير الجذري في الواقع العربي.

الى جانب ماتقدم نجد ان الخطاب العربي في مواجهة الاصلاح قد انقسم الى مستويين، الاول هو الخطاب الرسمي الذي مثله النظام السياسي العربي الرسمي والثاني المدني الذي مثلته منظمات المجتمع المدني وجمعياته.

والملاحظ ان هناك فجوة كبيرة بين هذين الخطابين على مستوى الافكار والمفاهيم والمضامين وحتى المفردات والمصطلحات الى درجة ان الخطاب السياسي الرسمي السوري مثلا لايستخدم مفردة الاصلاح وانما مصطلح (التطوير والتحديث)[29].

كما تسيطر على الخطاب السياسي ثلاث بديهيات ثابتة ورئيسة تكاد تكون المفتاح لفهم طبيعة وتحليل آلية عمله، فهناك اولا" ثنائية الداخل والخارج. وتقوم على اساس التساؤل هل الاصلاح داخلي ام خارجي. وعموما فقد افاد النظام العربي الرسمي كثيرا من هذه الثنائية لجهة تاجيل قيامه باصلاح داخلي جدي وحقيقي، كون الضغط الخارجي الذي يمارس عليه يمنعه من بلورة رؤيته للاصلاح، وهذا مايجعلنا نفترض ان هناك مسيرة ما للاصلاح الداخلي اوقفت قسرا بسبب الضغوط الخارجية المتزايدة ،كما يصر النظام السياسي العربي على عد كل مايتخذه من خطوات انما ياتي في سياق مسيرته الداخلية للاصلاح وليس نتيجة ضغوط خارجية. وهكذا يضع النظام السياسي الرسمي الضغوط الاتية من الخارج في وجه الاصلاح المطلوب داخليا، ويفترض حكما ان مساريهما متعاكسان وليسا متوازيين[30].

اما الثنائية الاخرى فهي ثنائية الاستقرار والتغيير،فهو يربط دوما بين مايسميه (الاصلاح) بمفهومه طبعا، وبين ضمان (الاستقرار) وفق مايفهمه ايضا. وعلى ذلك اصبح للعرب مجالهم التداولي الخاص فيما يتعلق بهذه المفاهيم، اذ يرافق وفاة اي زعيم عربي حضور مفاجيء وكثيف لمصطلح (الاستقرار) وتكاد تكون الكلمة المفتاح في فهم التحولات السياسية الجارية في هذا البلد.

والحقيقة ان مثل هذا التفكير يحمل مفهوما سكونيا للاستقرار ،اذ يتخيل الاستقرار على انه سكون تام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاعلامية يحقق لها مصالحها، والخروج من هذا

---

[29] وللمزيد من التفاصيل انظر:- رضوان زيادة.الخطاب العربي حول الاصلاح،تحديات بناء نخبة جديدة.جريدة الحياة.العدد ١٥٦٦١.بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٩.ص١٠.

[30] المصدر نفسه، ص١٠.

السكون ذاته يشكل تمديدا للاستقرار، وعندها يصبح الاستقرار بمعناه هذا قريبا ان لم يكن شبيها بالمعنى المقصود من الاستبداد، حيث الهيمنة الكلية والشمولية على مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية وعلى وسائل الاعلام بتفرعاتها المختلفة.

وتبدو النظم السياسية العربية وكانها بحاجة الى مايشبه (الاستقرار الكوني) حتى تنجز تغييرا ديمقراطيا حقيقيا، وبما انه لن يحصل بحكم قيام الكون على نظرية (الفوضى المنظمة) لذلك فاننا لن نشهد تغييرا حقيقيا تقوم به السلطات العربية من ذاتها. ان التغيير الحقيقي انما ياتي استجابة لضغوط دولية وخارجية في الاصلاح، واقصى ماتستطيعه هذه السلطات العربية ان تناور وتراوغ كي تستبعد لحظة الاستجابة الحقيقية للاستحقاقات السياسية والاجتماعية ،ولما كانت تؤجلها باستمرار فانها وفي لحظة مفاجئة وغير متوقعة ستنفجر امامها وعندها لن يجدي الحديث المكرر عن الاستقرار او الاصلاح[31].

وياتي تراجع إدارة الرئيس جورج بوش التي رفعت دعوة الاصلاح السياسي والديمقراطية واظهرت قدرا من العداء لما سمته (الدولة الفاشلة) في الشرق الاوسط التي ادى فشلها في حل القضايا الداخلية الى ولادة جماعات ارهابية. ليزيد من قوة وسطوة النظم السياسية العربية، فالادارة لم تظهراي قدر من الجدية في الدفاع عن الدعوة الديمقراطية بل تراجعت عن دعوة فرض الديمقراطية من الخارج فيما يشبه مقايضة الديمقراطية بتنازلات في ملفي العراق وفلسطين.

ويؤكد هذا التوجه تصريح وزير الخارجية الامريكي السابق كولن باول في مؤتمر عن الديمقراطية في المغرب بان التحول الديمقراطي يجب ان يتم من الداخل وليس من الخارج، بما يمثل تراجعا عن الحماسة الامريكية السابقة[32].

اما الثنائية الثالثة والاخيرة فهي جدلية الصراع العربي—الاسرائيلي، فمادام هناك احتلال في الاراضي العربية ، فلا مكان ولا وقت للاصلاح اذا". وعلى العالم كله ان يدرك هذه الحقيقة فيساعدنا على زوال الاحتلال حتى نستطيع ان ننجز الاصلاح[33].

لقد تركت هذه الثنائية تاثيرا" مهما" على الواقع العربي مثله عاملان مهمان:

الاول هو تصدع الجبهة الداخلية في بعض الدول العربية لتعثر الانظمة الحاكمة في ادارة مجتمعها واقتصادها ولتاكل شرعيتها، وهي امور تجعل من بعض التكوينات الاجتماعية في كل منها

---

31 رضوان زيادة.مصدر سبق ذكره.ص١٠.

32 محمد السعيد ادريس.الاصلاح العربي واشكالية النموذج.جريدة الحياة.العدد١٥٦٦١.بتاريخ٢٠٠٦/٢/١٩.

33 رضوان زيادة، ص١٠.

مهياة للتمرد والعصيان والتعاون مع اطراف خارجية، او على الاقل غير حريصة او مستعدة للدفاع عن كيان الدولة او استمرار النظام الحاكم. اما العامل الثاني، فهو شلل النظام الاقليمي العربي وعجزه عن الاستجابة الجماعية في الدفاع عن دوله، في حالة تعرضها للعدوان الخارجي[٣٤].

فالرئيس الامريكي جورج بوش اوجز الرؤية الامريكية للصلة بين محاربة الارهاب والقضية الفلسطينية في حديثه لرئيس الوزراء الفلسطيني في حزيران ٢٠٠٤، بانه حرر الشعب الافغاني والشعب العراقي ويريد تحرير الشعب الفلسطيني وان ياتيه بدولة. وما على الفلسطينيين سوى السير معه قدما" في محاربة الارهاب.

والحقيقة ان الربط بين الحالتين الفلسطينية والعراقية يبدو شاذا" وخصوصا" في قضيتي محاربة الارهاب واشاعة الاصلاح الديمقراطي في الشرق الاوسط، كما بعض التفاصيل تتميز باغفال ما يميز بين الحالتين من فروق جوهرية. الامر الذي يمكن ملاحظته ايضا" في التعميم الامريكي اثناء الحديث عن الاصلاح في مختلف البلاد العربية على ما بينها من فروق نسبية[٣٥].

ووفق رؤية الرئيس جورج بوش هناك ضرورة لوجود تدخل امريكي في بعض برامج الاصلاح المطروحة، وفي حالة عدم قبول هذه البرامج من قبل الانظمة فانها لابد ان تقدم البديل المناسب، على ان يخضع هذا البديل للتقييم والمشاورات مع الجانب الامريكي (لتحقيق الاهداف التي يسعى البرنامج الاصلي المطروح الى تحقيقها) كما ان المطلوب هو ممارسة قدر اكبر من الضغوط السياسية والاقتصادية والداخلية والاقليمية، بالنسبة الى بعض النظم حتى تستجيب للاصلاحات السياسية المطلوبة.

ولابد من الاشارة هنا ان امر الاهتمام بالاصلاح السياسي في الدول العربية لم يقتصر على طرح مقترحات او مبادرات امريكية، وانما امتدت هذه المهمة لتقوم بها اطراف اخرى اقليمية ودولية[٣٦].

ان التغيير في العالم العربي يرتبط بشكل وثيق بولادة جيل من النخب الاصلاحية والنخب هنا ليس بمعناها الثقافي او المعرفي، وانما بمعناها الواسع الذي يشمل النخب السياسية والثقافية

---

34 سعد الدين ابراهيم(محررا")،المجتمع والدولة في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص٣٣٧.

35 محمد خالد الازعر،رؤى الاصلاح في الحالة الفلسطينية....حدود الواقع والادعاء،مجلة شؤون عربية، العدد١١٩، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة،خريف٢٠٠٤،ص١٤-١٥.

36 ثناء فؤاد عبدالله،الاصلاح السياسي...خبرات عربية(مصر:دراسة حالة)،المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٢،مركزدراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للعلوم السياسية،بيروت،خريف٢٠٠٦،ص١٩.

والاجتماعية والعسكرية والاقتصادية. ان الدور المناط بها في التغيير دور محوري، ان لم يكن المفتاح الرئيس لعملية التحول الديمقراطي الذي يفترض ان تمر بها البلاد العربية.

ومع تعزيز قدرات المجتمع المدني عالميا وعربيا فان ذلك يمكن ان يفسح المجال لولادة نخب من نوع جديد قادرة على قيادة عملية التغيير باتجاه بناء دولة مؤسسات مستندة في خبرتها على التفاعل النشط مع منظمات المجتمع المدني العالمية التي تمتلك ميزات مهمة في بناء القدرات وتوجيه الاهداف نحو التغيير الذي يمكن ان يحقق الاصلاح السياسي في الوطن العربي.

الخاتمة

ان فكرة الاصلاح ليست جديدة على العقل العربي ،والنضال من اجله ليس جديدا على حركة التحرر والحركة الديمقراطية العربية، وتمتلك شعوبنا رصيدا من مكتسبات النضال من اجل الاصلاح والديمقراطية، وحركاتها السياسية والاجتماعية الحية تملك برنامج عمل وليست بحاجة الى من يضع لها مثل ذلك البرنامج ،واذا كان لنا ان نستفيد من الغرب في مضمار مسيرتنا من اجل الاصلاح الديمقراطي، وعلينا قطعا ان نستفيد،فلن تفيدنا الادارة الامريكية ومشروعاتها في شيء، وانما على العقل العربي ان يستفيد من الفكر الديمقراطي الانساني الحديث ،وعلى شعوبنا وحركاتنا السياسية والمدنية ان تستفيد من تجارب الشعوب وحركاتها الديمقراطية.

ومهما تكن الاهداف السياسية التي ترمي اليها الضغوط الامريكية من وراء حمل شعار الاصلاح السياسي، فان شيئا لايبرر اطلاقا التحفظ على مطلب الاصلاح او اسقاطه من جدول الاعمال بالاصطفاف مع الانظمة للدفاع عنها ضد الضغط الخارجي تحت عنوان الدفاع عن الوطن. ان الدفاع عن الوطن لاينهض بامره الا مواطنون احرار يملكون قرارهم بانفسهم. ان المعركة من اجل الاصلاح والديمقراطية تقع في صلب المعركة من اجل الوطن الحر الموحد.

ولاتزال الحاجة ماسة لاصلاح سياسي واقتصادي وتعليمي بعد ان تدهورت اوضاعنا في الداخل والخارج.

ان تحقيق هذه الحاجة للاصلاح،غير قابلة للارجاء او الترحيل الى مرحلة اخرى قادمة بدعوى اولوية مواجهة الخطر الصهيوني او الضغط الامريكي ومشروع الشرق الاوسط الكبير وبما يؤمن للامة العربية امكانية تاريخية للانتقال الى وضع سياسي تكون حالتها فيه افضل مما هي عليه اليوم.

فالاصلاح السياسي هو الطريق الافضل لبناء كيانات سياسية اكثر استقرارا واكثر قدرة على امتصاص صدماتها الداخلية وحروبها الاهلية ونزعات العنف السياسي المتنامية في نسيجها المجتمعي واكثر قدرة على تهذيب السلطة وترشيد سلوكها تجاه المجتمع الوطني وحقوقه.